



24 مارس 2011
Alger, le

الجزائر في 24 مارس 2011

إلى السيدة و السادة الولاة

الموضوع : - إنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة و تربية الحيوانات.
المرجع : - المنشور الوزاري المشترك رقم 108 المؤرخ في 23 فبراير 2011.

يندرج المنشور الوزاري المشترك المذكور أعلاه بالمرجع، بانسجام مع نظرة إعادة التجديد الإقتصاد الفلاحي و الريفي، و التي تهدف إلى توسيع القاعدة الإنتاجية الفلاحية عبر إنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة و تربية الحيوانات سواء كان ذلك على الأراضي الخاصة أو على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة.

إن الوصول الأمثل للأهداف المحددة، سواء كانت ذات نظام إقتصادي، إجتماعي أو بيئي، يتطلب تحليل دقيق و شامل للوسط الزراعي المناخي أخذا بعين الاعتبار نوعيات، خصوصيات و سوسيلوجية المناطق و كذا طابعها.

إن المناطق التي يتم تقديرها ستؤدي إلى إنشاء أقطاب إنتاجية عبر التخصص عن طريق الشعب.

في هذا الإطار، يجب أن تسهر المصادقة على المشاريع على ضمان ديمومتها في المجال الإقتصادي، الإجتماعي و البيئي.

و هكذا، أدعوكم، أثناء تحديد المحيطات التي يجب أن تستقبل مستثمرات جديدة، إلى الأخذ في الحسبان، المعطيات المتوفرة في :

- المخطط الوطني و الجهوي للتهيئة و التعمير؛
- المخطط التوجيهي للتنمية الفلاحية، الغابية و الرعوية لولايتكم؛
- عقود النجاعة المعدة في إطار إعادة التجديد الإقتصاد الفلاحي و إعادة التجديد الريفي؛

- المخطط الوطني للماء و تفرعه؛
- المخطط التوجيهي العام لتنمية المناطق الصحراوية؛
- تفرع البرامج الخماسية للتنمية القطاعية 2010-2014؛
- مخطط تنمية الهياكل القاعدية للولاية؛
- كل الدراسات المتوفرة التي يمكن لكم إستشارتها أو طلبها لدى هيئات الولاية أو على مستوى المؤسسات التقنية و مؤسسات التنمية الفلاحية (المكتب الوطني لدراسات التنمية الريفية، المعهد الوطني للبحث الزراعي بالجزائر، محافظة تنمية الفلاحة في المناطق الصحراوية، المحافظة السامية لتطوير السهوب...).

و بالنظر إلى أهمية و أثر هذه البرمجة على تهيئة و تنمية الولاية، أدعوا السيدة و السادة الولاية إلى إنشاء لجنة لتوجيه تنفيذ التنمية الفلاحية و الريفية للولاية و التي تترأسونها و تتشكل من مسؤولي مختلف الهيئات المعنية و أيضا الكفاءات التي تكون مساهمتها فعالة من بين المنتخبين، الجامعيين و ممثلي المجتمع المدني.

و بالأخص و في أقرب الآجال و على أساس المعطيات السالفة الذكر، فإن مهام هذه اللجنة هي :

- ضمان توجيه أمثل للمحيطات المحددة في مجال ديمومتها الإقتصادية و الحفاظ على الموارد الطبيعية لا سيما المراعي؛
- توجيه الإنتاج نحو ضمان إحتياجات السكان و كذا نحو إستعمال المنتجات في الأقاليم الموجودة؛
- مرافقة تنفيذ هذا النظام؛
- ضمان متابعة تقييم مجمل النظام.

على أساس هذه المعطيات، و من أجل الإستعمال العقلاني لمختلف تدابير المرافقة للتنمية الفلاحية و الريفية، تضع كل ولاية رزنامة تنفيذية لبرنامجها و التي تركز في بداية الأمر على المحيطات التي تم تحديدها في إطار البرنامج القديم لإستصلاح الأراضي، على التنبؤات المعدة في إطار البرنامج الخماسي 2010-2014، و كذا على طلبات ملاك الأراضي الخواص الراغبين.

ستجدون طيه، جدول البرمجة و متابعة البرنامج الذي يتعين ملئه و موافاتنا به قبل 15 أبريل 2011، و يمكن أن يكون موضوع تحيين بدلالة وضعية تقدم أعمال البرنامج.

و أعلمكم أيضا أنه قد تم إعلام المكتب الوطني لدراسات التنمية الريفية و كذا المؤسسات التقنية و مؤسسات التنمية (المعهد الوطني للبحث الزراعي بالجزائر، المحافظة السامية لتطوير السهوب، محافظة تنمية الفلاحة في المناطق الصحراوية) بوضع تحت تصرفكم كل الدراسات و المعلومات التي يتوفرون عليها و التي تظهر ضرورة لإعداد هذا البرنامج.

من جهة أخرى و من أجل السماح للمستفيدين القيام بتسديد قروضهم المدعمة ضمن الآجال المحددة (03 سنوات)، فإنه من الضروري يجب التفكير من باب الإحتياط، في العمليات لضمان المداخل في المدى القصير (خضر، تربية الدواجن ...) لتمكين دوام المشاريع و المردودية الفورية للإستثمار.

إنني متيقن بأن هذا المسعى للتأطير من أجل تنفيذ هذا النظام، يساهم في جمع الشروط الملزمة لتنفيذ و متابعة البرنامج على المستوى المحلي.

وزير الفلاحة و التنمية الريفية
شهاب الدين بن عيسى

نسخة موجهة إلى السادة الوزراء :

- الداخلية و الجماعات المحلية؛
- الموارد المائية؛
- تهيئة الإقليم و البيئة.



إنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة برمجة 2011 - 2014

الولاية
المساحة
عدد المحيطات
عدد المستثمرات التي سيتم خلقها

تفريع البرنامج 2011 - 2014

مجموع المستثمرات	المساحة	عدد المستثمرات	المساحة	عدد المستثمرات	المساحة	عدد المستثمرات	المساحة	الولاية
عدد المستثمرات								الإجمالي
								2011
								2012
								2013
								2013
								الإجمالي